

نماذج لتجارب بعض الدول في محاربة الفساد

- مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الفساد:
في ديسمبر 1997 وقعت الـو.م.ا مع 34 دولة أخرى معاهدة مؤتمر OECD لمكافحة الرشوة في نطاق التجارة الدولية في الهيئات الحكومية. المطلوب من الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات حادة نحو محاكمة أي شركة وطنية تقوم بتقييم رشوي للمسؤولين في حكومات الدول الأخرى .
وحددت محاور لمكافحة الفساد، وهي
- 1- الإصلاح الاقتصادي
 - 2- تحقيق الشفافية
 - 3- رفع كفاءة الجهاز الإداري والهيئات الحكومية.
 - 4- الإصلاح المالي
 - 5- استقلال القضاء ذ
 - 6- وضع قانون خاص لتعاملات التجارية الدولية بما يضمن حق كل طرف فيه.
 - 7- رفع مستوى وعي الشعب
 - 8- تجديد مراجعة القوانين الدولية بما يضمن وجود جهاز فعال لمراقبة ممارسات الفساد.

التجربة الماليزية في مكافحة الفساد

سارع ماهانيز محمد "رئيس وزراء ماليزيا" السابق اثناء ازمة 1997م لمواجهة الفساد الذي عم الجهاز المصرفي هناك والذي كان احد أسباب الازمة، حيث انتشرت القروض الرديئة او منح قروض قصيرة الأمد لمشروعات طويلة الأمد و هو ما دفع "بمهاثير" في ذلك الوقت لاعطاء صلاحيات اكبر للمصرف المركزي المالي للرقابة على اعمال المصارف و وضع قواعد جديدة للانتماء.

و اذا ما اخذنا مؤشر الشفافية الدولية معيار التقديم لوضع الفساد في ماليزيا نلاحظ ان ترتيب ماليزيا تراجع عام 2014م، أي ان نتائج المؤشر تؤكد تنامي الفساد في ماليزيا و على مضار العاميين الماضيين تشهد ماليزيا حالات من الإضرابات السياسية و التي تؤكد بشكل رئيسي على فساد الحكومة و تسببها في تراجع الأداء الاقتصادي الذي اثر

على تراجع قيمة العملة المحلية بنحو 33 في% الفترة من اوت 2014م الى نهاية جانفي 2015م.

تشير منظمة العفو الدولية الى انه في عام 2015م قامت السلطات الماليزية بالقاء القبض والتحقيق مع 91 شخصية بموجب نهب تتعلق بقانون.

ج- تجربة الهند في مكافحة الفساد :

بدأت الهند مبادرة الإصلاح مكافحة الفساد عام 1999م ووفقا لمنظمة الشفافية العالمية فان مؤشر C.P.I يوضح ان الهند درجتها هي 2.9 وفقا لتقرير عام 2015م، و تعتبر الهند من البلدان التي قطعت شوطا طويلا في عملية الإصلاح و مكافحة الفساد. على ضوء دراسة قام بها مركز البحوث الإعلامية center for media studio على عدد من الهيئات الحكومية الهندية نجد ان 62 من الشعب يجد ان الفساد هو ظاهرة حقيقية و متوغلة في البلاد و انهم يضطرون لدفع الرشاوي للحصول على الخدمات التي يريدونها من الهيئات الحكومية و ان مسببات الفساد يمكن ازالتها عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة في المجالات المختلفة.

مبادرة الإصلاح

بدأت الهند مبادرة مكافحة الفساد استجابة لعدد من العوامل الداخلية والخارجية، من رغبة الشعب في القضاء على الفساد والمشاركة الفعالة والايجابية وعدم ترك هذه المهمة على عاتق الحكومة وحدها، حيث اصبح المجتمع المدني اكثر حرصا على الحصول على المعلومات والبيانات وتحقيق مبادئ هامة مثل الشفافية، المسؤولية، والحساب، وخاصة في تطور التكنولوجي الذي يشهده العالم والذي يسهل تبادل المعلومات، ومطالبة الحكومة بوضع اليات الإصلاح في مجالات مختلفة.

الخطوات التي تم الاعتماد عليها في مواجهة الفساد في الهند

تعمل المنظمات الاهلية الغير هادفة للربح في الهند بالمشاركة مع منظمة internationale
transparence للقضاء على الفساد داخل البلاد وفي تعاملاتها مع الخارج وذلك عن
طريق تطبيق عدد من الأسس وهي:

- خفض مستويات الفقر في البلاد.
- تحقيق التنمية المستدامة.
- تطبيق مبدأ الديمقراطية.
- تحقيق الامن القومي.

قامت الهند بتوقيع معاهدة مكافحة الفساد، ووفقا لهذه المعاهدة فان كل دولة يجب
ان تقوم بوضع خطة عمل لمكافحة الفساد، بحيث تشمل:

- الآليات المستخدمة لمكافحة الفساد.
- اصلاح المجتمع المدني.
- الحد من انتشار الرشوة.
- تفعيل مشاركة المجتمع المدني لمكافحة الفساد.

تعد الهند من الدول الأعضاء في نادي مدريد والذي يهدف الى تحسين الحكم في
الدول المختلفة وتحقيق المزيد من الشفافية بهدف مكافحة الفساد.

كما قامت الهند بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بمكافحة الفساد، حيث تم تحديد

اهم الجوانب التي من الممكن ان يساهم فيها ومنها:

- يسانده المجتمع المدني في مكافحة الفساد.
- الإصلاح السياسي.
- انشاء هيئة لمكافحة الفساد.
- عمل قطر قومية لمكافحة الفساد.

د-تجربة هونغ كونغ في مكافحة الفساد:

الفساد من بين القضايا المثارة اليوم في الشرق الأوسط وشمال افريقيا الى جانب

الديمقراطية وحقوق الانسان، وقد لاحظنا كيف ان محاربة هذه الظاهرة كانت في

قلب الحراك الاجتماعي والسياسي الذي عرفته المنطقة منذ أواخر سنة 2010م، وقد

أدى ذلك الى حدوث تغيير كبير في نظرة سكانها الى المستقبل، حيث بات العيش مرتبط بالمرور الى اعتماد القواعد الديمقراطية في الحكم والعمل على محاربة الفساد كشرطين للقضاء على الفقر والبطالة.

وعلى هذا الأساس سعى رئيس اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد في هونغ كونغ لاعطاء دروس للدول او المسؤولين عن مكافحة الفساد، كما انه وضع بين أيديهم خلاصة عمل عميق قاد هونغ كونغ لتكون نموذجاً دولية في هذا المجال. ان القرار مكافحة الفساد يتعلق بمدى توفر الإرادة السياسية التي تدعم مثل هذا القرار وتمنحه القوة اللازمة الى ابعد الحدود الممكنة، أي متابعة المفسدين مهما كانت مناصهم في هرم السلطة. لكن عندما تكون الإدارة هشة فهي تحتاج الى الدعم سواء من طرف المحيطين بالمسؤول المعبر عنها او من طرف المجتمع، فهي تنطفاً بسهولة.

وتعتقد "بوتراند" رئيس اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد في هونغ كونغ ان المعركة ضد الفساد تحتاج الى النضال الطويل و المؤلم من اجل النجاح , وقد شبه الفساد بالداء المزمن , و المستفحل الذي يحتاج علاجه الى تضحيات جسام ليس اقلها الصبر للعلاج الكيميائي .

بالإضافة الى الإدارة السياسية في الدعم المجتمعي لها ، يحتاج مكافحة الفساد الى استراتيجية وطنية تناسس على ثلاث مرتكزات تشد بعضها بعضاً ، وهي :

التحقيق و الملاحظة و الوقاية عبر التربية و التوعية ، و لنجاح هذه الاستراتيجيات يجب ان تكون أهدافها واضحة للتحقيق و القياس وفق معايير متعارف عليها .

- كذلك ضرورة انشاء هيئة او وكالة خاصة مهمتها قيادة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد ، وهذه الهيئة تكون مستقلة عن أجهزة الدول الأخرى خاضعة للمساواة مادام تمويلها من المال العام .
هـ تجربة سنغفور في مكافحة الفساد :

تعتبر تجربة سنغفور من انجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد ، حيث تحتل المرتبة الرابعة بين دول العالم طبقاً لتقرير منظمة الشفافية العالمية عام 2005م ،

حيث ان درجتها 9.4 (c.p.i) مما يعكس نجاحها في مكافحة الفساد ، ويرجع هذا النجاح الى عدة عوامل منها :

- الرغبة السياسية في القضاء على الفساد .
 - وضع استراتيجيات و اليات جادة لمحاربة الفساد .
 - رفض المجتمع المدني للفساد كوسيلة للعيش.
- ونظرا لرغبة السلطة و المجتمع المدني في مكافحة الفساد، فقد قامت سنغفورة بإنشاء مكتب التحقيق في ممارسة الفساد و الذي يعتبر هيئة مستقل عن الشرطة تقوم بالتحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام او الخاص ، وقد تم انشاء عام 1952م، يرأسه مدير يتبع الرئيس الوزراء مباشرة ، ويمكن ايجاز دور هذا المكتب فيما يلي :
- اتباع سياسات من شأنها مكافحة الفساد في الجهاز الإداري و القطاع الخاص .
 - التحقيق في سوء استخدام السلطة من قبل المسؤولين .
 - ارسال تقرير الى الجهات التي يتبعها المهتمون بممارسة الفساد.
 - مراجعة منظومات العمل في الهيئات الحكومية المختلفة و إعادة هندستها بما يعمل على التقليل بممارسة الفساد.
 - عمل لقاءات مع المسؤولين خاصة الدين يتعاملون مع الجمهور للتأكيد على مبادئ الشرف والنزاهة ومكافحة وتجنب الفساد.
 - تقديم مقترحات لمكافحة الفساد في الجهات المختلفة.
- لقد انطلقت سنغفور في مكافحتها الفساد من اراد سياسية ثابتة وواضحة حددت منهاج دات مرتكزات كثير، منها:
- ا- التركيز على وجود قوانين صارمة وغرامات مرتفعة ضد الفاسدين وضمان سيادة القضاء واستقلاليته وكفاءته ونزاهته وعدم تساهله مع المفسدين.
 - ب - النظر والاستفادة من تجارب الدول السابقة في هذا المجال، مع الحرص على تبني المعايير الدولية.
 - ج - الفصل بين الوزارات وهيئات المراقبة لضمان استقلالية هذه الأخيرة وتحريرها من ضغط السلطة التنفيذية.
 - د - تبسيط الإجراءات الإدارية والحد من الوثائق المطولبة وتوسيع استعمال الخدماتي الالكترونية في الإدارات.
 - هـ - وضع معايير وقوانين واضحة ودقيقة يستند عليها الموظف في أدائه لعمله وذلك من اجل تفادي المنطقة الرمادية.
- والفحص المسبق للحالة الاجتماعية للموظف قبل التوظيف لتصريحه بممتلكاته.

